مسارات العلاقات العراقية - التركية بعد عام ٢٠٠٣

ا .م .د.عامر كامل احمد (*)
Amr2001000@yahoo.com

الملخص:

تعرضت العلاقات العراقية التركية الى ازمات منها ذات بعد تاريخي واخرى ذات بعد معاصر فالاولى ظلت عالقة لعقود طويلة كملف الموصل والمياه والتركمان والثانية يرزت بعد عقد التسعينات عندما سعت تركيا الضغط على العراق وتقديم دعمها اللوجستي لقوات التحالف الدولي وجرى تسخين هذه الملفات من قبل الحكومات التركية المتعاقبة كلما يتعرض العراق الى ازمات داخلية او خارجية فالموقف التركي االستغل ضعف العراق عام ١٩٩١ عندما جددت الحكومة التركية باحقيتها في الموصل والضغط علية في تقليل المياه الواردة اليه.

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ارتبطت التوترات في العلاقات الثنائية بالدور الاقليمي الجديد لتركيا في المنطقة رغم محاولة حكومة حزب العدالة والتنمية انتهاج دبلوماسية ناعمة من خلال زج الشركات التركية في اعادة اعمار العراق لكن ضعف تلك الشركات والفساد الاداري والمالي فضلا عن توتر العلاقات بين رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب اردوغان والتلاسن الذي حصل بينهما افضى الى انحدار العلاقات الى ادنى مستوياتها.

ان تفاقم الازمات بين البلدين وعدم وضع الحلول الناجعة لها سيرسم صورة قاتمة لمستقبل العلاقات الثنائية ان فرص اقامة علاقات طيبة بين البلدين في ظل الهموم المشتركة لاسيما الحرب على الارهاب الذي لازال يهدد الامن الوطني للبلدين.

مقدمة

عصفت التوترات المتكررة بالعلاقات العراقية التركية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وتسببت في تراجع العلاقات التاريخية التي ارتبط بها البلدان على مدى عقود طويلة ولكن السؤال هل بدأت التوترات بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣ ؟ الجواب لا فقد أثر وضع العراق السياسي المضطرب خلال الثلاث عقود الاخيرة الى تزايد حالات التوتر مع الدول المجاورة له وتركيا من بينها فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي برزت ازمة العلاقات الثنائية بعد انضمام تركيا لقوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية لإخراج القوات العراقية من الكويت وأصبحت تركيا نقطة ارتكاز للولايات المتحدة في محاصرة العراق طيلة عقد التسعينيات وقدمت الدعم اللوجستي للقوات الامريكية البريطانية عبر استخدام قواعدها في توفير الملاذ الامن للأكراد في شمال العراق وبدأت تركيا تشعر بأهميتها الاقليمية وان الفرصة سانحة لها لممارسة دور اقليمي في المنطقة وعدت نفسها احد الفواعل الاقليمية البارزة لموقعها الجيوبولتيكي المتاخم للعراق وارتباطاتها الاقليمية والدولية وان رؤيتها لذاتها ولجوارها لم يعد مرهون بالتطلع نحو الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي بل ايضا بالقيام بدور القائد في المنطقة.

وشكلت قضايا عديدة وهواجس للحكومات التركية ظلت عالقة مع الدول المجاورة وفي مقدمتها العراق لتشكل هذه القضايا فيما بعد توترات وأزمات عكرت صفو العلاقات الثنائية فأزمة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من جبال قنديل في الاراضي العراقية منطلقا له لمهاجمة القوات التركية سببا في الهجمات الجوية للقوات التركية التي انتهكت السيادة العراقية لمرات عدة ، كما تعد قضية المطالبة بحقوق الاقلية التركمانية في العراق مثار استنكار للحكومات العراقية بوصفه شأن داخلي يتعلق بسيادة الدولة اما ملف ازمة المياه الذي دأبت الحكومات التركية ومنذ عام ١٩٨٥ بإقامة مشاريع السدود على منابع دجلة والفرات وحجب المياه عن كل من سوريا والعراق وأخيرا تثير الحكومات التركية المتعاقبة بين الحين والأخر الملف التاريخي الخاص بمطالباتها ضم الموصل الى تركيا.

ارتبطت مسارات الازمات بين تركيا والعراق بعيد الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ بالعديد من العوامل قسما منها يتعلق بطبيعة الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط وإدراك الحكومة التركية الظروف الموضوعية المحيطة به والقسم الاخر يتعلق بطبيعة التحولات التي شهدتها المنطقة لاسيما التطورات السياسية التي شهدها العراق على صعيد القضية الكردية والاستقلالية التي حصل عليها الاقليم ومدى ارتباطها بالعمليات المسلحة التي يقودها حزب العمال الكردستاني ضد القوات التركية وعلى هذا الاساس انطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية بقوة صوب العراق مستغلة حالة الضعف و الفوضى والاضطراب التي سببها الاحتلال الامريكي بدعوى حماية امنها القومي.

لاشك بأن تداعيات القرار الذي اتخذه البرلمان التركي بعدم السماح لمرور ٦٢٠٠٠ الف جندي امريكي عبر الاراضي التركية انعكس سلبا على اختراقها تطورات الاحداث السياسية في العراق فالقرار كان جريئا ومثل ساعة الحقيقة للاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ورغم الانتقادات التي وجهت الى الطريقة المرتبكة التي حكمت القرار الذي جاء خلافا للتوصية الحكومية فانه في النهاية مثلٌ تحولا دراماتيكيا لسياسة تركيا رافقه تحول في الرأي العام التركي تجاه السياسات الامريكية في منطقة الشرق الاوسط .

بعد تشكيل الحكومات العراقية حاولت الحكومة التركية التعاطي مع الشأن العراقي من خلال تركيزها على المدخل الاقتصادي والتجاري ،بوصف العراق الخارج من ازمة الاحتلال كان يواجه انهيار بناه التحتية التي دمرها الامريكان وبحاجة الى استثمارات خارجية وتركيا البلد القريب منه جدير بالقيام بهذه المهمة لذلك اتجهت الحكومة التركية للاستفادة من هذا المدخل وفعلا استطاعت ان تحقق نجاحا عبر الزيارات المتكررة للمسئولين الاتراك لاسيما زيارتي وزير خارجيتها السابق احمد داود اوغلو ورئيس وزرائها السابق رجب طيب اردوغان الذين اصطحبوا معهم الشركات الكبرى وشهدت المدة مابين عام ٢٠٠٤ _٢٠٠٩ تطورا للعلاقات الثنائية في المجالات كافة.

من جانبه فأن العراق حرص في هذه المدة بناء افضل العلاقات مع الدول المجاورة ودعا الشركات العالمية الى اعادة اعمار ما دمره الاحتلال وتداعيات ما تبعه من ارهاب .

تصاعدت الازمات الثنائية بعد عام ٢٠١٠ بسبب مواقف اتخذها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ضد الحكومة العراقية فيما عدتها الحكومة العراقية تدخلاً في الشؤون الداخلية.

وبناء على ماتقدم فان العلاقات العراقية التركية تراجعت ابتدءاً من الولاية الثانية لحكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عام ٢٠١٠_ ٢٠١٤.

مشكلة ألبحث : تتمحور حول ملاحقة الازمات التي عصفت بالعلاقات الثنائية بعد عام ٢٠٠٣ وهي ازمات بعضها ذات بعد تاريخي لم تستطع الحكومات السابقة التوصل الى حلول لها وبعضها الاخر يتعلق بتوجهات حزب العدالة والتنمية او ما اطلق عليه بالعثمانية الجديدة التي تنظر الى تركيا كقوة اقليمية كبرى.

فرضية البحث رغم المصالح الاقتصادية التركية الكبيرة في العراق الذي يشكل فرصا استثمارية كبيرة وسوقا مهما في الشرق الاوسط الا ان العلاقات السياسية بين البلدين شهدت ازمات عدة بعد عام ٢٠١٠ على خلفية الاتهامات المتبادلة بين الحكومتين العراق والتركية وتعاطت الاخيرة تعاطيا براغماتيا مصلحينا وهذا يقودنا الى التساؤلات الاتية:

١ – هل من مصلحة الحكومة التركية رفع منسوب التوترات مع الحكومة العراقية؟

٢ _ هل تعد تصريحات اردوغان حيال التطورات الداخلية في العراق امر مخالف لميثاق الامم المتحدة وتجاوزا للقانون الدولي؟

٣ _ما هي اسباب تعامل الحكومة التركية بازدواجية بين الحكومتين الاتحادية و الاقليم؟

اشكالية ألبحث : راهنت بعض اطراف القوى السياسية في العراق على الحضور التركي كما دعمته الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق قدر من التوازن مع الدور الايراني في العراق الا ان الخطاب السياسي للحكومة التركي لم يوظف هذا الدعم بل اتسم بالحدة والتدخل بالشؤون الداخلية للعراق مما تسبب الى تصاعد الازمة بين البلدين.

اهمية ألبحث : يعد البحث في ازمة العلاقات العراقية التركية مسألة في غاية الاهمية كون تركيا دولة مهمة في المنطقة وترتبط بالعراق بعلاقات تاريخية واقتصادية وسياسية وان الطرفين بحاجة لبعضهما الاخر فتركيا لها مصالح اقتصادية في العراق والعراق بحاجة الى خبرات الشركات التركية في الاعمار والبناء.

منهجية البحث: اعتمد ألبحث في مقاربته المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي لواقعية في التفسير والتحليل للسلوك الخارجي للدول على اساس عامل القوة الذي يحكم سلوكها.

محاور ألبحث:

المحور الاول :نظرة تاريخية لطبيعة الازمات التركية والعراق.

المحور الثاني:مراحل ازمة العلاقات الثنائية.

المحور ألثالث: مستقبل الازمات الثنائية.

المحور الاول:نظرة تاريخية لطبيعة الازمات التركية العراقية

لم تكن علاقات تركيا مع العراق طبيعية وقائمة على الحوار المتبادل قبل وبعد تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١ ومثلت حالة الصراع والتعاون من ابرز سمات العلاقات الثنائية فلقد انشغل البلدان باربعة ملفات تاريخية شكلت محددا لتطوير العلاقات الثنائية واول هذه الملفات:

المطالبات التركية بالموصل:

برزت المطالبات التركية بالموصل منذ عام ١٩٢٣ على اعتبار انها جزء لايتجزأ من تركة الدولة العثمانية الا ان الحكومة البريطانية استطاعت تأجيل عرض مشكلة الموصل في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ ولكن بعد التوقيع على المعاهدة في ٢٤ تموز ١٩٢٤ وقعت الموصل تحت الاحتلال البريطاني المؤقت الى حين عقد معاهدة نهائية بين كل من بريطانيا وتركيا .(١)

احالت بريطانيا قضية الموصل الى عصبة الامم المتحدة وتم تعيين لجنة دولية لتقصي الحقائق وقد درست اللجنة حيثيات القضية والتقت بالملك فيصل الاول وقدم لها مذكرة اشار في ختامها بأن الموصل للعراق كالرأس للبدن وان مشكلة الموصل هي مشكلة

العراق باجمعه ، قدمت اللجنة تقريرها في ١٩/اذار/١٩٢٥ الى مجلس العصبة وألحقت به احدى عشر خريطة وجاء في التقرير بأن الاكراد والعرب هم اكثرية سكانها وان مسيحيوها يميلون الانضمام الى العراق فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية تدعو الى ضمها للعراق. (٢)

اتخذ مجلس العصبة رفع قضية الموصل الى المحكمة الدولية التي اتخذت قرارا في ٢١/تشرين الثاني/١٩٢٥ بأن يكون خط بروكسل الحدود النهائية بين العراق وتركيا وقبلت تركيا في عام ١٩٢٦ قرار مجلس العصبة بإعطاء الموصل الى العراق وبذلك وقعت تركيا على معاهدة مع كل من بريطانيا والعراق جرى بموجبه تنازل تركيا عن مطالبتها واعترفت بعائديه الموصل الى ألعراق(٣)

لذلك يمكن القول بالرغم من حسم قضية الموصل الا ان الحكومات التركية المتعاقبة استمرت بمطالبتها بالموصل ونختم رؤية تركيا لهذه القضية لخصها مصطفى كمال اتاتورك بالقول(ربما ننتظر زمنا نستطيع ان نكون فيه أقوياء ونضع يدنا على الموصل).(٤)

اظهروا الاتراك بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ اطماعهم الاقليمية حيال الموصل وكركوك وقدم الرئيس التركي السابق توركت اوزال خريطة تقضي تقسيم العراق الى ثلاث دويلات (عربية_كردية_تركمانية) في اتحاد فدرالي كما اعد الوثائق الخاصة بالمدة التاريخية التي شهدت الصراع حول الموصل. اما الرئيس سليمان ديمريل فقد اعاد التذكير باتفاقية لوزان وتم ابلاغ الامريكيين كونها لم تترك الموصل للعراق. من جانبه فأن العراق عارض بكل قوة تغيير الحدود واستدعى القائم بالإعمال التركي الذي اوضح بان ديمريل لم يكن يقصد تسوية بحث مشكلة الموصل في هذه اللحظة(٥)

الازمة الكردية

يقضي الاجماع القومي التركي السعي بكل الوسائل الحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق قد تفسح المجال امام انفصال اكراد تركيا والتحاق منطقة جنوب الاناضول بمنطقة شمال العراق لتشكيل الدولة الكردية الكبرى.

شكلت هذه القضية هواجس كل من تركيا والعراق وتعاونهما في أن واحد اذ بدأ التعاون بينهما منذ ثمانينيات القرن الماضي للقضاء على الحركة الكردية و منع قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة وبسبب هذه المخاوف خاض البلدين حربا ضروس ضد الحركة الكردية المسلحة فالحكومات العراقية المتعاقبة خاضت على مدى عقود طويلة صراعا مسلحا مع الاكراد في شمال العراق اما تركيا فمنذ عام ١٩٨٤ واجهت عناصر حزب العمال الكردستاني pkk بالقوة المسلحة الساعي الى اقامة دولة كردية في جنوب شرق الأناضول(٦)

لذلك برزت المخاوف التركية من تنامي التطلعات الكردية للاستقلال سيما بعد اعتراف العالم بسياسة الهويات ودعم الاقليات والدعوات الى انتهاج الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ودعم الاكراد من اجل تقرير حق المصير.

وتتهم الحكومة التركية نظريتها العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بعدم اتخاذها الاجراءات الضرورية لمنع حزب العمال الكردستاني من شن هجمات على الجيش التركي من الاراضي العراقية رغم التعهدات التي قدمها المسئولين العراقيين للأتراك بان العراق لا يسمح بأي هجمات تنطلق من الاراضي العراقية.

لاشك ان الحكومة العراقية غير قادرة على ايقاف الهجمات التي تنطلق من اراضيها لأسباب عدة منها وعورة الاراضي وسط الجبال الشاهقة التي يتمركز بها حزب العمال كما ان المنطقة تقع ضمن الحدود الجغرافية لإقليم كردستان الذي يتمتع بشبه استقلال عن الحكومة المركزية وكثيرا ما اتهمت حكومة اقليم كردستان بتقديم الدعم والمساندة للحزب فضلا عن ذلك فأن ضعف قدرات القوات المسلحة للحكومة العراقية جعل تلك المناطق خارج سيطرتها.

ازمة المياه

تمثل المياه واحدة من ابرز المشكلات التي تقف حجرة عثرة امام تحسن العلاقات الثنائية اذ ان المشاريع التركية التي تقيمها على منابع دجلة والفرات جوهر الازمة بين البلدين

ولاسيما مشروع جنوب شرق الاناضول الذي تسعى تركيا من خلاله الى تعزيز سيطرتها على مجرى النهرين على الرغم من انها ثروة مائية مشتركة بين تركيا والعراق وسوريا، لذلك اثرت هذه الازمة على العلاقات الثنائية عندما قامت الحكومة التركية بحجب تدفق المياه عبر نهري دجلة والفرات وكانت سياستها متعمدة اذ كفلت انسياب النهرين مما ادى الى توقف المحطات الكهرومائية في در بند خان والموصل وسامراء كما ادى الى انخفاض خطير في مناسيب النهرين وعجز هائل في مياه الشرب والسقي(٧)

من الواضح ان الحكومات التركية المتعاقبة لا تعترف بدولية نهري دجلة والفرات مما القى بتداعياتها الى ان تشهد تأزما في علاقاتها مع دول الجوار العراق وسوريا وقد زاد من مخاوف هذه الدول السدود الضخمة التي شرعت تركيا بتنفيذها مما تسبب في نقص امدادات المياه الواردة من خارج اراضيها دون ان تبلغ العراق وسوريا بنواياها كما حذرت تركيا في تصريحات صحفية لمسئولين في الحكومة بأن العراق سيعاني من نقص كبير في موارده المائية في المستقبل وبما تزيد عن نسبة ٥٠ في المائة من احتياجاته تقدر ب٦٩ مليار م ٣.

ان التطورات التي شهدها الاقتصاد التركي ادى الى تنفيذ مشاريع استراتيجية باستغلال اكبر كمية من المياه وبحلول عام ٢٠١٥ وصلت نسبة العجز في مياه الانهار المشتركة الى اكثر من ٣٣ بليون م٣ سنويا لعدم تتوصل الاطراف المعنية الى حلول ترضي ألطرفين(٨)

الاجراءات التركية بخصوص المياه تسببت في ازمة بين العراق وتركيا و اصبحت الاخيرة تستخدمها كورقة ضغط على الحكومة العراقية وجرى تسخين هذا الملف بعد عام ٢٠٠٣ باستغلال انهيار البنى الاقتصادية للعراق وحالة العنف والفوضى الذي شهده الوضع السياسي والاجتماعي بعد الاحتلال الامريكي رغم ان ازمة المياه لها جذور تاريخية تعود إلى(٩).

_ تراكمات الاهمال في السياسات المائية من قبل الحكومات السابقة.

_ منذ ثمانينيات القرن الماضي طرحت الحكومات التركية شعار(المياه مقابل النفط).

ـ وبما ان العراق وسوريا دولتا مصب جعل مواردهما المائية حكما رهينة بسياسات دول المنبع والمرور.

ـ العراق وسوريا بلدين زراعيين يعتمدان على الري وبشكل كبير وأي انخفاض بمنسوب المياه ينعكس سلبا على القطاع الزراعي.

من جانب اخر فان النفط العراقي المار عبر الاراضي التركية الى ميناء جيهان يتطلب من الجانب التركي الحفاظ على استقرار العلاقات لان تسويق النفط تستفيد منه تركيا وتحقق موارد منه.

تركيا مطالبة اليوم بإعادة النظر في سياستها تجاه العراق لان مصالحها تقتضي التهدئة وعدم اطلاق التصريحات النارية وتصدير ازماتها لان المنطقة على فوهة بركان وان أي اشعال للفتن الطائفية والعرقية ستنعكس بالتأكيد على امنها القومي لذلك ينبغي مراعاة وجود موازين قوى جديدة وان استمرارية حماية مصالحها يتطلب التنسيق واحترام سيادة الدول المجاورة وان قبولها مرهون بمدى استخدامها القوة الناعمة وليس القوة الصلبة وتصفية الخلافات كأساس لحل الازمات.

حقوق التركمان في العراق

سبب المطالبة بحقوق التركمان في ازمات ثنائية على مدى عقود سابقة كونها شكلت احد الاهداف الرئيسة التي انطلق منها الموقف التركي بوصفها مسؤولة عن حقوق الاقليات ذات العرق التركي التي ترتكز على الروابط التاريخية وهي روابط ترى تركيا اهمية الحفاظ عليها لذلك يمثل الوضع الديمغرافي للتركمان وعدم المساس به من اولويات الحكومات التركية كما تمثل كركوك اهمية استراتيجية لاحتوائها على نسبة كبيرة من النفط تقدر بنحو ٤٠./. من اجمالي احتياطيات النفطية في العراق وان محاولات الاكراد السيطرة عليها سيلحق الضرر بالأمن القومي التركي سيما ان القادة الكرد حلمهم هو بناء الدولة ألكردية .(١٠)

وهكذا دخل ملف التركمان ومستقبلهم هواجس السياسة التركية بعد عام ٢٠٠٣ وهذا ما أكده ممثل تركيا الخاص بالعراق عثمان كورتوك بان وضع كركوك ينذر بمواجهات

وتوتر امني نتيجة للاحتكاكات العرقية لذلك فأنها ليست شأناً عراقيا كونها قد تنعكس تداعياتها على دول الجوار.

وهكذا شكل ملف كركوك وعدم انضمامها الى اقليم كردستان وتغيير هويتها اهمية في السياسة التركية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ سيما ان الدستور العراقي اقر بالفدرالية التي تزيد من قوة الكرد وان تداعياتها ستنعكس على الامن القومي التركي وفي هذا الصدد اعلن احمد داود اوغلو وزير الخارجية بان بلاده مستعدة للذهاب الى ابعد مدى للتدخل من اجل حماية التركمان في كركوك.

من الواضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية عدت ملف التركمان ذي اهمية في سياستها تجاه العراق و تسبب في توتر العلاقات الثنائية لاسيما بعد الزيارة التي قام بها احمد داود اوغلو الى اربيل وكركوك خارج الاطر الدبلوماسية مما اثار حفيظة الحكومة العراقية.

يتضح مما تقدم بان الازمات العالقة بين البلدين التي استمرت لعقود طويلة يجرى تسخينها بين الحين و الاخر لاسيما عندما يكون العراق ضعيفا ،فقد تم اثارة الملفات الشائكة بين البلدين بعد اخراج دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية العراق من الكويت في كانون الثاني عام ١٩٩١ وتكرر المشهد بعد تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية والثقافية اثناء الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣.

وهكذا تأثرت العلاقات التركية – العراقية بكونها غير مستقرة سلبا او ايجابا كما خضعت لتأثيرات خارجية عديدة ترتبط بدول اقليمية ناهيك عن تأثيرات القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

المحور الثاني : مراحل ازمة العلاقات الثنائية

مرت العلاقات التركية العراقية بأربعة محطات رئيسة فقد شهدت تحولات في سياسة تركيا الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ فعلى الرغم من سعي الحكومة العراقية الانفتاح على دول الجوار وبداية صفحة جديدة قائمة على عدم التدخل بالشؤون الداخلية الا ان ضعف

العملية السياسية التي قامت على المحاصصة والخلافات السياسية بين الفرقاء السياسيين فسحت المجال امام التدخل الاقليمي بشؤون العراق الداخلية.

المرحلة الاولى الموقف التركي من الاحتلال الامريكي للعراق

مع بدء الاستعدادات الامريكية للحرب على العراق التي تركزت الحصول على التأييد الاقليمي والدولي لم تبدي حكومة بولند اجاويد حماسة الانضمام الى التحالف الدولي وتجلى ذلك في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الامريكي كولن باول في ٥ كانون الاول ٢٠٠١ الذي سعى الى معرفة رأي الحكومة التركية حول تقديمها دعما لوجستيا للقوات الامريكية الا ان الحكومة التركية ابدت قلقها من مخاطر احتلال وتقسيم العراق على الامن القومي التركي(١١)

وتكرر الرفض التركي اثناء زيارة اجاويد للولايات المتحدة الامريكية في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٢ مؤكدا لنائب الرئيس الامريكي ديك تشيني بأن بلاده لا تدعم النظام في العراق ولكنها تفضل الحفاظ على الامن الاقليمي .

وفي اطار مساعي الحكومة التركية منع الحرب ارسلت رسالة الى رئيس النظام العراقي السابق في شباط ٢٠٠٢ تحثه على السماح لفرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة لمنع الحرب كون الولايات المتحدة الامريكية مصممة عليها.

يتضح مما تقدم بأن الحكومة التركية حرصت على اظهار عدم رغبتها بالمشاركة العسكرية وحتى تقديم الدعم اللوجستي وأكد هذا الاتجاه دبلوماسيون في وزارة الخارجية التركية مختصون في الشأن العراقي ومن هيئة الاركان التركية بضرورة تجنيب بلادهم الانخراط في الحملة العسكرية دون قرار صادر من مجلس الامن يجيز استخدام القوة العسكرية.

اما بعد وصول حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٢ فقد تحرك قادة الحزب ممثلا برجب طيب اردوغان وعبد الله غول بزيارات الى الولايات المتحدة الامريكية ففي كانون الاول من العام المذكور قام اردوغان بلقاء جورج بوش وعددا من اعضاء الكونغرس

الامريكي وجرى الاتفاق على تقديم الحكومة التركية مذكرة الى البرلمان للمشاركة في الحرب وفور عودته الى بلاده اعرب اردوغان بان سيتم نشر ٢٠ الف جندي فور موافقة البرلمان.

من جانب اخر فأن اردوغان وغول ضغطا على الحكومة للتوقيع على المذكرة التي بموجبها تمت الموافقة الحكومية على المشاركة.

الخلاصة فان هذه المرحلة اتسمت بمعارضة القوى العلمانية المشاركة في الحرب فيما سارع حزب العدالة والتنمية الاسلامي التوجه موافقته دعم القوات الغازية ولولا معارضة الاحزاب العلمانية التصويت على المذكرة في البرلمان التركي لحصلت الموافقة على المشاركة والتي كان ينقصها ثلاث اصوات.

المرحلة الثانية من العام ٢٠٠٣ _ حتى العام ٢٠٠٦:

تميزت مسارات العلاقات التركية العراقية بالانحسار بعد الاحتلال مقارنة بالمدة التي سبقته بسبب الموقف الامريكي من القرار التركي بعدم السماح للقوات الامريكية المرور عبر الاراضي التركية رغم ان تركيا وإثناء مؤتمر القمة الاسلامي الذي انعقد في ماليزيا في العام ٢٠٠٣ اقترحت بإرسال قوات اسلامية لتحل محل القوات الغربية المحتلة بعد ان طلبت الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٤ لنشر قوات تركية اعربت الاخيرة عن موافقتها إلا ان اطراف في العملية السياسية رفضت نشر قوات من دول جوار العراق.

الا ان الموقف التركي تغيير بعد اقل من عام على الاحتلال الامريكي ليتم تشكيل سياسة تقوم على الدبلوماسية الناعمة بوابتها المدخل الاقتصادي وشملت خطواتها:

_ حرص الحكومة التركية وبدعم امريكي الدخول الى الساحة العراقية لتحقيق التوازن امام النفوذ الايراني.

_التخلي عن المقاربة الامنية الضيقة التي تركزت على ملاحقة حزب العمال الكردستاني في الاراضي العراقية.

_ مد جسور التواصل مع بعض الاطراف السياسية العراقية.

_الابتعاد عن التركيز على القضية الاثنية المتمثلة بالمطالبة بحقوق التركمان حيث ادركت بان هذه المطالبات لا تخدم المصالح التركية المستقبلية.

ورغم محاولات تركيا الانخراط في التطورات السياسية المتسارعة التي شهدتها هذه المرحلة الا ان خلافا امريكيا تركيا حول الموقف من اقليم كردستان العراق بعد حصول الكرد على حق دستوري بتشكيل فدرالية وما سيتسبب هذا التطور من تداعيات على وضع الاكراد في تركيا.(١٢)

من جانب اخر فان تداعيات التوتر في العلاقات الامريكية التركية انعكس بشكل مباشر على الموقف التركي من اكراد العراق فقد تم اعتقال ١١ عنصرا من المخابرات التركية و اعضاء من الجبهة التركمانية في احد مواقع الجبهة من قبل القوات الامريكية في السليمانية بناء على شك بوجود نشاطات تستهدف مقاتلين من حزب العمال ،فيما كانت التصريحات النارية بين القادة الكرد والأتراك تتصاعد تزامن كل ذلك اندفاع تركي بتحسين العلاقة مع الحكومة العراقية.

من جانبها فأن الحكومة التركية واجهت في هذه المدة صعوبات داخلية أثرت على علاقاتها مع دول الجوار وفي مقدمتها ألعراق(١٣)

١ _ تحدي المعارضة من العلمانيين التقليدين والمؤسسة العسكرية حول سياسة حزب العدالة والتنمية الداخلية والخارجية.

٢ _ مخاوف الحكومة من ان اي ازمة داخلية لاسيما حربها على حزب العمال الكردستاني سيترتب عليها عواقب تؤثر على عضوية تركيا المحتملة في الاتحاد الاوروبي ، اضافة الى الموقف الامريكي الذي لم يعلن صراحة عن رؤيته لنشاط حزب العمال الكردستاني.

٣_ فشل سياسة تصفير المشاكل التي تم التنظير لها من قبل وزير الخارجية السابق احمد داود اوغلوا.

٤ _ رأت المعارضة السياسية التركية بان الفوضى التي عمت المشهد السياسي العراق بعيد الاحتلال هي افضل فرصة لحكومة العدالة والتنمية لدعم تركمان العراق من خلال مساندة

مطالبتهم لتحسين وضعهم كأقلية عرقية منفصلة لذلك اسهمت الحكومة التركية في تأسيس الجبهة التركمانية لذلك اضطرت الحكومة التركية برفع مستوى الخطاب السياسي بشأن حقوق التركمان في كركوك

يتضح مما تقدم بان العلاقات العراقية التركية تأثرت الى حد كبير بالتوازنات الداخلية وبالموقفين الاوروبي و الامريكي من تركيا فضلا عن تطورات المشهد السياسي العراقي اذ كانت الحكومة العراقية و اطراف العملية السياسية متوجسة من المبادرات التركية بشأن الدعوة لنشر قوات تركية في العراق فرفضت هذا المقترح كي لا يكون سابقة لدول الجوار الاخرى التدخل في شؤونه العراق الداخلية.

المرحلة الثالثة من العام ٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٠

شهد العلاقات التركية العراقية انتعاشا مع العراق فقد ادت المقاربة البراغماتية التي اوجبتها الحاجة الى الدعم الدبلوماسي المتبادل لاسيما تبادل الزيارات بين مسئولي البلدين فقد قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزيارة الى تركيا في ت٢ ٢٠٠٧ وتركزت على التعاون المشترك في مكافحة الارهاب لاسيما نشاط حزب العمال الكردستاني فيما زار وزير الخارجية التركي العراق في عام ٢٠٠٩ وتلتها زيارة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان وجرى توقيع ٤٦ اتفاقية شملت العديد من القضايا كما وقعت الحكومتان على الاعلان السياسي المشترك لتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي تعهد فيه الطرفان بتطوير شراكة إستراتيجية(١٤)

ألا أن التوتر استمر في العلاقات التركية الكردية وجرى قصف مكثف للقرى الكردية من قبل القوات التركية رغم انتشار الشركات التركية في اقليم كردستان الا ان التحول الايجابي مع الاقليم بدأ يظهر تدريجيا نتيجة للعامل الاقتصادي بانتشار ما يقارب ٨٠٠٠ شركة تركية في الاقليم ووجود قاعدة تركية بامرلي شمال مدينة دهوك وقواعد صغيرة

شمال زاخو والعمادية ودهوك وهو اتفاق سابق جرى التوقيع عليه منذ عام ١٩٩٧ بين حكومة اقليم كردستان والحكومة التركية.

الاتفاق التركي العراقي على اجراءات ضد حزب العمال الكردستاني

تعهدت الحكومة العراقية اثناء مؤتمر اسطنبول لدول جوار العراق باتخاذ اجراءات عاجلة ضد مسلحي حزب العمال الكردستاني وأكد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي على اغلاق مكاتب الحزب واتخاذ اجراءات صارمة ضده وان بلاده ستراقب عناصره في المناطق التي يوجدون فيها مشددا على العلاقات الجديدة مع تركيا وان العراق حريص على ان لا تؤثر المشاكل الارهابية في تركيا على علاقات البلدين وحاول العراق ان يبدي حسنة نيته في تجفيف منابع الارهاب لاسيما تلك التي لها تأثير على دول الجوار.(١٥)

من الواضح بأن الحكومة التركية اتجهت في هذه المدة الى تحقيق هدفين الاول حث الحكومة العراقية على مساعدتها في الحرب على حزب العمال الكردستاني للحيلولة دون ايجاد ملاذ أمن له في شمال العراق والثاني محاولة احتواء الطموحات السياسية للاكراد اذ تتوجس تركيا من تأثيرهم على اكرادها.

المرحلة الرابعة من العام ٢٠١٠ حتى وقتنا الحاضر

شهدت هذه المرحلة تصعيدا بين الحكومتين العراقية والتركية سيما بعد سقوط قذيفة هاون قرب السفارة التركية في بغداد وتسببت بإضرار جسيمة القت بتداعياتها على العلاقات السياسية و الاستراتيجية بين البلدين سيما انها جاءت في اعقاب تحذيرات مباشرة من قبل رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي حين قال بان بلاده قادرة على لعب اوراق مماثلة في تركيا اذا ما استمرت في سياسة التدخل في شؤون بلاده الداخلية.

كما ان التلاسن الذي حصل بين رئيس الوزراء التركي والعراقي كانت القشة التي باتت تهدد دبلوماسية تصفير المشكلات بين تركيا والعراق والتخلي عن الكثير من العقود والاتفاقيات والتنسيق الامني على طاولة الحوار وانتقل الحديث هذه المرة الى اتهامات متبادلة للمالكي بتأجيج الطائفية والمذهبية والعدائية ورد قوي وفوري من اردوغان يحذر من تمركز

المذهبية في العراق ومن ان الادارة السياسية بدلا من ان تقطع الطريق على هذا الكابوس تتبنى سياسة تساهم في تعميقه وترسيخه وقال بأن(حكومة العراق الاتحادية تتصرف على اساس طائفي وانه قلق من ان يتحول العراق الى سوريا اخرى)متهما (النظام في العراق بأنه يريد الاتجاه بالوضع نحو حرب اهلية).(١٦)

من جانبها فأن الحكومة العراقية ردت من قبل المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي(ان تركيا تتحول الى دولة عدائية في المنطقة بسبب سياسات رئيس حكومتها رجب طيب اردوغان وتمثل تصريحاته تجاه العراق عودة لمنهج التدخل السافر بالشأن الداخلي العراقي) مضيفا(بأن السيد اردوغان يعيش اوهام الهيمنة على المنطقة ومن المؤسف ان تتسم تصريحاته بالبعد الطائفي الذي كان ينفيه سابقا لكنها اصبحت مكشوفة ومرفوضة من قبل العراقيين وان الاصرار على مواصلة هذه السياسات الداخلية و الاقليمية التي ستلحق الضرر بمصالح تركيا و تجعلها دولة عدائيه بالنسبة للجميع اضافة الى انها منافية لابسط قواعد التخاطب بين الدول) (١٧)

وتحولت تصريحات اردوغان تجاه العراق الى تصريحات شخصية فقد أكد في مؤتمر صحفي حسب ما ورد في صحيفة "حرييت " على شبكة الانترنت بأن (التطورات في العراق لا تبشر بخير، و لاسيما سلوكيات رئيس الوزراء الحالي تجاه شركائه في الائتلاف) مضيفا (ان اساليبه الانانية تثير قلقا بالغا لدى حتى الجماعات الشيعية و البرزاني والجماعات العراقية).(١٨)

يتضح مما تقدم بأن الازمات الثنائية بدأت تتفاقم لاسيما التصريحات النارية التي اخذت بعدا شخصيا وتصريحات اردوغان عن عدم ارتياحه للوضع القائم في العراق.

حصل في هذه المرحلة تحولا دراماتيكيا في العلاقات التركية الكردية بعد ان تنامت حجم الاستثمارات بانتشار الشركات التركية في الاقليم وتحولت العلاقة من مرحلة القلق والتوتر والخوف الى شراكة مع الاقليم لاسيما في مجال اقامة مشاريع البنية التحتية والعمل على ربط سكة حديد اربيل – اسطنبول فضلا عن عقود اتفاقات النفط فكانت مرحلة جديدة اساسها المصالح والتعاون ولعل وصف العلاقة الاقتصادية المتنامية تؤكد ماقاله وزير

التجـارة الخارجيـة التركـي(ان التجـارة هـي مفتـاح السياسـة وتطـوير علاقتنـا سيسـمح بحـل مشكلاتنا)(١٩). فيما تراجعت وتأزمت العلاقات التركية مع حكومة المركز في العراق رغم العقود الاقتصادية الكبيرة للشركات التركية في معظم المحافظات الوسطى والجنوبية بالشكل الذي ازدادت التصريحات الاستفزازية لرئيس الوزراء التركي تجاه الحكومة العراقية.

وجاء استقبال الحكومة التركية لنائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي المتهم بإعمال ارهابية من قبل الحكومة العراقية وعدم تسليمه ليزيد توترا في العلاقات الثنائية كما تسبب الموقف الذي اتخذته الحكومة العراقية من الازمة السورية الداعم للنظام سببا في التوتر الذي تصاعد بين الحكومتين اذ قدمت الحكومة التركية دعمها للمعارضة السورية بغية اسقاط النظام فيما حرصت الحكومة العراقية الى اتباع سياسة متوازنة قائمة على اساس عدم تزويد المعارضة السورية بالسلاح والدعوة الى الحوار بين النظام والمعارضة رغم ان الحكومة العراقية كان لها موقفا مغايرا في السابق تجاه النظام السوري أذ قدم لتركيا ملفات تثبت تورط سوريا بالتفجيرات التي شهدتها المدن العراقية في الاعوام(٢٠٠٩_٢٠١٠).(٢٠)

واثارة الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي السابق احمد داود اوغلو الى اربيل ومن ثم الى مدينة كركوك بشكل مفاجئ وبدون علم وموافقة وزارة الخارجية العراقية ليضيف هذا التصرف أزمة جديدة الى الازمات السابقة بعد ان اكدت الوزارة بأن الزيارة تمت دون الحصول على اذن مسبق و دون اللجوء الى القنوات الرسمية والدبلوماسية.(٢١)

في هـذه المـدة اعتمـدت الحكومـة التركيـة التنسـيق مـع بعـض الاطـراف السياسـية العراقية وفي مقدمتها كتلة متحدون التي يرأسها اسامة النجيفي الذي استقبلته الحكومة التركية لمرات عدة بصفته الرسمية كرئيس للبرلمان وبصفته كرئيس لكتلة في البرلمان العراقي وحصل هذا الامر مع نائب رئيس الوزراء العراقي صالح المطلك مما اثار الاطراف السياسية الاخرى في العملية السياسية.

هذه التطورات السياسة اثرت بشكل كبيرعلى مسارات العلاقات الثنائية وتوسعت الفجوة بعد ان لعب اردوغان دورا اقليميا من اجل سيطرة الاخوان المسلمون لاسيما عندما

بدأت الحكومة التركية تنغمس بالتدخل في الشؤون الاقليمية وتنتهك سيادتها لاسيما العراق وسوريا.

يتضح مماتقدم بان الحكومة التركية وابتداءً من الاستحقاقات الانتخابية عام ٢٠١٠ وقفت داعمة للقائمة لتي يرأسها اياد علاوي (القائمة العراقية)المنافسة لقائمة نوري المالكي(ائتلاف دولة القانون) اكما سعت خلال هذه المدة الى استمالة الكرود على حساب الحكومة المركزية لاسيما بعد الاتفاق النفطي بين اقليم كردستان والحكومة التركية وهذا ما تعارض مع الدستور العراقي .

وفي هذا السياق فأن اهتمام تركيا بالملف العراقي لتداعياته على دور تركيا صعودا او هبوطا في المنطقة كما ان المخاوف التركية من اندلا ع الاوضاع في العراق ووصوله الى الاراضي التركية بالشكل الذي لا تستطيع السيطرة على اخماده.

الدوافع التركية لتصدير الازمات

ان ازمات السياسة العامة لتركيا بمعظمها تعود الى عوامل داخلية لاسيما قضية الصراع مع حزب العمال الكردستاني وتعزي ازمة تركيا مع العراق بان الحكومة العراقية لم تتخذ الاجراءات الرادعة بحق حزب العمال الذي يتخذ من جبال قنديل قاعدة للانطلاق في مهاجمة القوات التركية كما ان التنافس التركي الايراني في العراق تسبب ازمة مع الحكومة العراقية كون الدولتان لهما مصالحهما و تحالفاتهما وتفاعلاتهما المختلفة .(٢٢)

لقد حققت استراتيجية تصدير الازمات تغطية للفشل في التحديات التي واجهتها حكومة العدالة والتنمية سيما ان التوترات والصراع بين المؤسسة العسكرية والعلمانيين من جهة وحزب العدالة والتنمية من جهة اخرى افضت الى البحث عن عدو اقليمي لذلك كتب داود اوغلو بأنه من المستحيل لدولة تواجه ازمات مستمرة مع جيرانها ان تصنع سياسة اقليمية ودولية لذلك اقترح على حكومة اردوغان بأخذ المبادرة في مناطق الازمات في الدول المجاورة وان تحاول تقديم المساهمة في حلها وهذا يعني ان تكون جزء من حل الازمات وليس جزء من خلق المشاكل الا ان مسارات علاقاتها الثنائية مع الدول المجاورة اتسمت بالأزمات

والتدخل بالشؤون الداخلية كما حصل التحول الدراماتيكي مع كل من سوريا بعد الاحتجاجات عام ٢٠١١ والعراق بعد الولاية الثانية لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي. وعلى هذا الاساس فان تصفير المشكلات و الازمات مع الدول المجاورة لم يكتب لها النجاح.(٢٣)

كما تبنت الحكومات التركية المتعاقبة المساومة كمنهج في سلوكها الخارجي وهي سياسة تركت بتداعياتها على المواقف السياسية التركية تجاه الدول المجاورة وهذا ما حصل في موقف تركيا من حرب الخليج الثانية عندما حملت رئيسة الوزراء التركي تانسوتشيلر حقيبتها الى الولايات المتحدة الامريكية لتأسيس صندوق خاص لمكأفاتها لدورها في دعم التحالف الدولي وحصل الامر ذاته في موقفها من احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ فرغم عدم سماحها للقوات الامريكية بالمرور الا انها اعطت اشارات للإدارة الامريكية بأنها تخشى من تأسيس دولة كردية في العراق وانها ستتعرض الى اضرار مادية نتيجة للحرب في اشارة ضمنية الى اسقاط الديون المستحقة عليها(٢٤).

ان النزعة الامبرطورية لازالت حاضرة لدى صناع القرار الاتراك وإحساسهم بفائض القوة التي يحاولون من خلالها فرض الهيمنة على الدول المجاورة و يبدو ان نظرية العمق الاستراتيجي التي اطلقها وزير الخارجية احمد داود اغلو بتصفير المشكلات اثبتت فشلها عندما اثبتت عدم قدرتها على تخطي الاختبار في علاقة تركيا مع الدول المجاورة الاخرى.

كان ينبغي على الحكومة التركية ان تلتزم بقاعدة الاحترام المتبادل وعدم تدخلها في شؤون العراق الداخلية لاسيما ان المصالح المستقبلية لتركيا في العراق كثيرة كون الاخير مقبل على نهضة تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية وبحاجة الى الشركات التركية لإعادة اعماره.

تركيا والموقف من التطورات التي شهدها العراق بعد سيطرة مايعرف(بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام) داعش على بعض المحافظات العراقية.

ويبدو ان الحكومة التركية حرصت في السنوات الاخيرة التقرب من حكومة اقليم كردستان بعد توتر علاقاتها مع الحكومة العراقية وتجلى ذلك خلال الزيارة التي قام بها رئيس

حكومة الاقليم نيجرفان البارزاني الى تركيا التي تركزت على محورين اساسيين هما ملف تصدير نفط الاقليم عبر الاراضي التركية و ملف الاوضاع الامنية المتدهورة في العراق بعد تمكن مسلحي ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية داعش من السيطرة على عدد من مناطق شمال البلاد الا ان اطرافا في التحالف الكردستاني شنت هجوما على اردوغان كونه يريد الاستفادة من الخلاف بين المركز و الاقليم فقد حمل محمود عثمان النائب عن التحالف الكردستاني تركيا مسؤولية الازمة بين الحكومة المركزية و الاقليم وقال ان :(رئيس الوزراء التركي يحرض حكومة الاقليم على الحكومة المركزية كما يلعب الدور نفسه عندما يتحدث مع مسئولين من الحكومة المركزية و يحرضهم على حكومة الاقليم لجني الفائدة من هذه المشاكل بين رئيس الوزراء السابق نوري المالكي و رئيس الاقليم مسعود البرزاني)(٢٥) هذا وقد قال في لقاء اخر اجري معه (تركيا لها دور سلبي في العراق بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم من خلال تبنيها بعض القضايا الداخليه و اخرها قضية الانفاق على تصدير النفط)(٢٦) و لفت عثمان (تركيا لا تبحث عن مصلحة الاقليم مطلقا في قضية تصدير النفط ، بل تسعى الى لعب دور سلبي بالعراق)(٢٧)

و في سياق التواصل بين الولايات المتحدة الامريكية والحكومة التركية اجرى جو بايدن نائب الرئيس الامريكي اتصال هاتفي مع اردوغان تناولا فيها الازمة السياسية في العراق : (٢٨)

_ اعرب الطرفان عن قلقهما من احتمال انجرار العراق الى صراع قائم على اساس مذهبي، كما شددا على ضرورة تشكيل حكومة توافقية في البلاد و مع الحفاظ على وحدة تراب البلاد و تعاونها السياسي .

_ اكدا على ضرورة قيام الحكومة التي سيتم تشكيلها باحتضان كافة اطياف الشعب العراقي مع اعطاء السنه امكانية تمثيلهم سياسيا من اجل تحقيق نجاح في مواجهة الارهاب.

_ شددا على ضرورة الابقاء على قنوات الاتصال بين المسئولين الاتراك و الامريكيين قائمه خلال الفترة الحالية لمتابعة اخر تطورات الازمة العراقية و السورية .

وخلال الكلمة التي القاها اردوغان في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للامم المتحدة قال ان الازمة العراقية اثرت بشكل مباشر على كافة دول المنطقة وفي مقدمتها تركيا مازلنا نأمل بأن تبدأ العراق انطلاقة جديدة بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

المحور الثالث : مستقبل الازمات الثنائية.

اذا ماحاولنا استعراض الازمات السياسية بين العراق وتركيا نجدها ازمات صعبة ومعقدة ومر عليها عقود من الزمن فالوضع الداخلي الحالي في العراق مشحون بالتوتر والاضطراب السياسي ويواجه تحديات كبيرة لاسيما تحدي الارهاب والجماعات المسلحة وسيطرة مايعرف (بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام) داعش كما ان تركيا هي الاخرى تواجه تحديات على الصعيد الداخلي لاسيما نشاط حزب العمال الكردستاني وان استمرارية الازمات لاتخدم العلاقات الثنائية سيما ان العراق بعد التغيير الوزاري وسياسة الانفتاح التي اتبعتها الحكومة العراقية الجديدة مع الدول المجاورة والتي سبق لها ان كانت مواقفها متوترة مع الحكومة العراقية السابقة برئاسة نوري كامل المالكي .

١- سيناريو تطور الازمات في العلاقات الثنائية

يركز هذا السيناريو على حقيقتين اولهما بقاء حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان الباحث عن دور اقليمي لبلاده في المنطقة وتبرير تدخلها في شؤون دول الجوار لضمان سياسة توازن القوى وتقاسم النفوذ على المستوى الاقليمي.

اما الحقيقة الثانية فتعتمد على الجانب العراقي من خلال بقاء الوضع السياسي والامني على وضعه الحالي سيما ان العراق يتعرض الى هجمة ارهابية شرسة تنال من سيادته ووحدة اراضيه .

ان هناك انقساما داخل تركيا حول سياسة اردوغان الاقليمية لاسيما مع العراق وسوريا مصر وان المعارضة التركية تعي اهمية المصالح المشتركة مع هذه الدول وان تصاعد خلافاتها سينعكس سلبا على حضور بلادهم الفاعل في المنطقة.

ان تفاقم ازمات المياه وتفاعلات القضية الكردية في تركيا ومطالبات تركيا التاريخية بالموصل وكركوك وحقوق التركمان في العراق سترسم هذه الازمات صورة قاتمة لمستقبل العلاقات الثنائية .

ان الازدواجية التي تتعامل بها الحكومة التركية تجاه الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ومحاولة بث روح الخلاف بينهما لاسيما في مجال تسويق النفط سيؤدي احجام الحكومة الاتحادية التعاون مع الحكومة التركية.

٢- سيناريو تراجع الازمات:

تعطي الحكومة التركية الاولوية للمحافظة على النهوض الاقتصادي ومسار عملية التنمية وشكل التدخل في الشأن السوري درسا لها بوصفها معركة خاسرة أثرت على اقتصادها وزعزعة امنها ولم تحصد من التدخل سوى الفشل والاستياء الشعبي لذلك فأن تجاوز حالة الاحتقان والتوتر مع الحكومة العراقية والدخول في شراكة وخاصة فيما يتعلق في مجال اقامة مشاريع البنية التحتية.

ويشكل العامل الاقتصادي اهمية في تراجع الازمات لاسيما ان حجم التبادل وصل في عام ٢٠١٣ الى ١٢ مليار دولار ومن المزمع وصوله في عام ٢٠١٦ الى ٢٠ مليار دولار كما وصل عدد الشركات العاملة في الاقليم والمركز الى اكثر من اربعة الالاف شركة.

وبناء على ما تقدم فأن فرص بناء علاقات طيبة مع تركيا وسيناريو تراجع الازمات هي الارجح لان المصالح المتبادلة للبلدين تستدعي بناء افضل العلاقات فالتجارة البينية بين البلدين و اعداد الشركات التركية العاملة في العراق وتصدير النفط العراقي عبر الموانيء التركيز سيساهم بشكل كبير في تمتين العلاقات الثنائية.

الخاتمة

استنادا على ما تم عرضه في البحث يتضح ان الازمات التي تعرضت لها العلاقات التركية العراقية ازمات بعضها ذات بعد تاريخي تتعلق بقضية الموصل و أزمة المياه والانشطة المسلحة لحزب العمال الكردستاني والاخرى تتعلق برؤية حكومة حزب العدالة والتنمية من

التغييرات التي حصلت في العراق بعد الاحتلال الامريكي سيما ان المشهد السياسي للعراق أوحى للحكومة التركية بانه مشهد ضعيف مفكك يتيح لها التدخل في شؤونه الداخلية مستغلة ظاهرة التناحر الطائفي والعرقي الذي وسم العملية السياسية طيلة السنوات الماضية.

لاشك ان الاتهامات المتبادلة بين رئيس الحكومتين اردوغان ونوري المالكي كان لها انعكاسات سلبية على مسارات العلاقات الثنائية وجرى استدعاء للسفير التركي في بغداد فيما سارعت حكومة اردغان بالاقدام على خطوة مماثلة وهذا ماأشر على التصعيد الذي شهدته علاقات البلدين .

ان مواقف الحكومة التركية من بعض التطورات السياسية اثناء ولاية المالكي الثانية ٢٠١٠– ٢٠١٤و وقوف تركيا العلني من نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي والتعهد بعدم تسليمه للحكومة العراقية رغم الاتهامات و الاحكام القضائية الصادرة بحقه تسبب في توتر العلاقات الثنائية.

كما ان الموقفين التركي والعراقي متباينين حول الازمة السورية وهي ازمة لها تداعياتها على الطرفين ففي الوقت الذي سعت حكومة حزب العدالة والتنمية بالتدخل المباشر بالشأن السوري ودعوتها الى اسقاط نظام بشار الاسد و انشاء مناطق عازلة والدعوة لاستخدام الخيار العسكري دعت حكومة نوري المالكي الى دعوة المعارضة والنظام الى طاولة الحوار والابتعاد عن العنف في حل الازمة.

ان التقارب الذي شهدته علاقات تركيا باقليم كردستان والاتفاقات النفطية التي وقعت بين الطرفين خارج اطار موافقة الحكومة المركزية اسهم الى حد كبير في خلق حالة من التوتر بين البلدين.

ان من المهم للغاية ومن اجل تجاوز حالة التوتر وتوالد الازمات اعادة تأسيس العلاقات الثنائية على ارضية المصالح المشتركة ولا تقتصر على تلك المصالح المتبادلة بل تمتد لتشمل تحقيق السلم الاقليمي والحفاظ على العلاقات البينية من المؤثرات الخارجية وهذا يتطلب من الدولتين التخفيف من حدة التصريحات الاعلامية المتبادلة والحد من التدخل في

الشأن الداخلي والا تؤدي الحسابات التكتيكية القصيرة المدى في تعكير صفو العلاقات والشروع بتشكيل تجمعات اقتصادية بغية تحقيق التكامل .

The development of the crisis between Iraq and Turkey after 2003

Assistant Prof.DR . Amer Kamil Ahmed

Abstract

The Iraqi Turkish relations faced a lot of crisis including those with the historical origins and others are related to contemporary problems , the problems with historic origins stayed for long time like Mosul , water , Turkmen and the others came out after the ninety's when turkey started to support the international alliance armylogistically and these files were used by the successive Turkish governments whenever Iraq faces inner crisis or crisis with other countries , turkey used the Iraqi weakness points in 1991 when the Turkish government announce its right to get Mosul back and threaten to reduce the water flow to Iraq.

After the U.S invasion to Iraq in 2003 the relations between Iraq and turkey tensioned due to the Turkish regional role in the region despite the attempt of the justice and development party in using the diplomacy by pushing the Turkish companies in the reconstruction of Iraq but the weakness of these companies and financial and administrative corruption as well as the tension in the relations between the former Iraqi prime minister Nuri Al Maliki and the Turkish prim minister Recep Tayeb Erdogan and the war of speeches resulted to lower the level of the relations between the countries.

The crisis aggravation between the countries without having solutions for them will draw a black future for these relations with the associated need for the cooperation due to the war against the terrorism who threaten the national security in the both of them.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

(١)عن السياسة الخارجية التركية: ينظر مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات ألخارج اشراف ،مركز الجزيرة للدراسات تحرير مُحَمَّد عبد العاطي،الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠،ص١٣٤.

(٢) عبد الله تركماني، تعاظم الدور الاقليمي لتركيا(مقوماته وإبعاده ومظاهره وحدوده) تحرير الهادي غيلوفي، المستقبل العربي،العدد ٣٨٤، شباط ،٢٠١١ ص١٥٧.

(٣) ميشال نوفل ،عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة ألتركية الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠،ص٩٥.

(٤)عقيل سعيد محفوض ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،ط١، حزيران ٢٠١٢ ص١٥٨.

(٥) راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا،ترجمة د.علا عادل، الهيئة المصرية للكتاب،مكتبة الاسرة،٢٠١٢ ص١٩١ .

(٦) كانت ولاية الموصل تشمل على المناطق التالية:كل من الموصل ودهوك وكركوك

د.احمدنوري النعيمي،السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة ،١٩٧٥،ص٢٠.

(٧) تعد قضية الموصل من اخطر المشكلات التي واجهت الدولة العراقية بعد تأسيسها : ينظر : علاء جاسم محمد،الملك فيصل حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق (١٨٨٣–١٩٣٣)، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٣٧.

(٨)د ابراهيم شريف،الشرق الاوسط،دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص١٦٣.

(٩) مجموعـــة باحثين،العلاقـــات العربيـــة التركيـــة مـــن منظـــور تركي،الجـــزء الثاني،معهـــد البحـــوث والدراســـات العربية،القاهرة،١٩٩٣،ص١٦٦ .

(١٠) د فاضـــل حسين،مشـــكلة الموصـــل دراســـة في الدبلوماســـية العراقيـــة الانكليزيـــة التركيـــة وفي الـــرأي العـــام،ط٢،دار البيان،بغداد،١٩٦٧،ص٤١.

(١١)ينظر محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي–موقع تركيا منها في الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٠،ص٦٦.

(١٢) خالــد عبــد العظــيم، العثمانيــة الجديــدة،تحولات السياســة الخارجيــة التركيــة في الشــرق الاوســط،مجلة السياســة ألدوليــة العدد١٧٥، القاهرة ،يناير،٢٠١٢،ص٢٤–٢٥.

(١٣) د احمــد نــوري النعيمي،تركيــا والــوطن العــربي، اكاديميــة الدراســات العليــا والبحــوث الاقتصــادية،طرابلس،الجماهيرية العظمى،١٩٩٨،ص٢٢٤.

(١٤) عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٩،ص١١٧.

(١٥)عـــوني عبـــد الـــرحمن الســـبعاوي،العلاقات العراقيـــة التركيـــة١٩٣٢–١٩٥٨،مركـــز الدراســـات التركية،جامعـــة الموصل،١٩٨٦،ص٢٦٢–٢٦٤.

(١٦) الاخبـــار ،أهـــداف فعليـــه لـــزيارة اردوغـــان العـــراق ،العـــدد ١٣٧٧ ١/٤/٢٠١١ **http://www.al-akhbar.com/node/8121** .

(١٧) الحياة ،تركيا تتجاوز الماضي وتسعى لعلاقات مع الاكراد. المالكي يجدد تأكيده ان العراق لن يكون ملاذا للمتمردين ، العدد١٦٧٩٣ ت.م٢٧/٣/٢٠٠٩ **http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat INT/2009/3/27** .

(١٨) وكالة السفير نيوز ،اردوغان حكومة العراق طائفية و انا ذاهب الى الولايات المتحدة الامريكيه ،٢٢/١٢/٢٠١٢ **http://assafirnews.net/component/content/article/126-2012-05-17-11-39-24** .

(١٩) جريدة الوطن ،المالكي اردوغان يعيش اوهام الهيمنه في المنطقة ، ٢٠/٤/٢٠١٢ **http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=188414** .

(٢٠) وكالة **sky news Arabia**،سلوكيات المالكي طائفية ،٢٠/٤/ ٢٠١٢ **http://www.skynewsarabia.com/web/article/16105/**.

(٢١) وكالة المستقبل، العراق ينجز ملف «تفجيرات بغداد» لعرضه على الأمم المتحدة ويتحدث عن أدلة تثبت تورط الحكومة السورية ، ٢٣/١٠/٢٠٠٩

http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=374653.

(٢٢) المدى ،زيارة اوغلو الى كركوك تثير ازمه سياسية جديدة ،العدد (١) ٢/٨/٢٠١٢

http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=250018.

(٢٣) ناظم ياسين ،اذاعة العراق الحر ،تصعيد عسكري بمنطقة الحدود العراقية المحاذية لتركيا ، ٢١/٨/٢٠١١

http://www.iraqhurr.org/content/article/24303618.html.

(٢٤) **Soner Cagaptay and Tyler Evans, The Washington institute Kurdistan up Baghdad down ,Turkey's relations with Iraq, October 2012 http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdist**.

(٢٥)ينظر محمود سالم السامرائي ،المساومة في السياسة الخارجية التركية،المجلة العربية للعلوم السياسية ،مركز دراسات الوحدة ألعربية العدد١٣،شتاء٢٠٠٧/ص٧٩.

(٢٦)جريـــدة الزمـــان ،محمـــود عثمـــان اردوغـــان وراء تأجـــيج ألازمـــه بـــين المـــالكي و البـــارزاني ،٢٠١٤/٤/١٩ http://www.azzaman.com/2014/03/19/محمود–عثمان–لـ–الزمان–أردوغان–وراء–تأج .

(٢٧) شبكة الاعلام العراقي ،محمود عثمان :تركيا تحاول تعميق الازمة بين الاقليم و المركز ،٢٠١٣/١٠/٣٠
http://center-imn.net/2/index.php/2013-09-08-07-27-39/2088-2013-11-30-08-49-41.

(٢٨) المصدر السابق .

دراســــــــ